المنظمة الديمقراطية للشغل
المنظمة الديمقراطية للمندوبية السامية
لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير
المكتب الوطني

نداء فاتح ماي 2025

تخلد المنظمة الديمقراطية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ذكرى فاتح ماي 2025، في سياق وطني موسوم باستمرار مظاهر الإحتقان الاجتماعي جراء تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للطبقة العاملة،بفعل ضرب قدرتها الشرائية والإجهاز على حقها الدستوري في الإضراب وفي مكتسبات التقاعد واستشراء موجة الغلاء التي طالت كافة جوانب المعيش اليومي للمواطن من معيشة وتعليم وصحة وسكن.

كما يأتي تخليد هذا العيد الأممي، في سياق دولي مضطرب يطبعه استمرار الجرائم الوحشية ضد الإنسانية وجرائم الإبادة والتطهير العرقي، التي يرتكبها جيش الاحتلال الصهيوني للسنة الثانية على التوالي، ضد الشعب الفلسطيني الذي يقاوم الاحتلال، أمام مرأى ومسمع وتخاذل من المنتظم الدولي وهيئاته المتواطئة أو العاجزة عن إيقاف آلة القتل والمجازر الوحشية البشعة التي لم سيبق لها مثيل والتي تسائل الضميرالإنساني والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة .

وإن شغيلة المندوبية السامية للمقاومة وهي تحي هذه الذكرى بنفس الروح النضالية التي دأبت عليها منذ سنة 1999، فإنها تتطلع لتحسين أوضاعها المادية والاجتماعية والمهنية ومعالجة كافة القضايا والملفات المطلبية الحيوية التي تستأثر بالاهتمام وفي مقدمتها:

I-المطالب العامة

1. إقرار زيادة عامة في الأجور والمعاشات لمواجهة الغلاء الفاحش والزيادات المتتالية وارتفاع الأسعار.

2. تفعيل هياكل المؤسسة المشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية التي لا تتوفر على مؤسسة للأعمال الاجتماعية -ومن ضمنهم قطاع المقاومة وجيش التحرير- المحدثة بموجب القانون رقم 41.22 الصادر منذ 11 غشت 2022، لتخفيف العبء عن الموظفين الممارسين والمتقاعدين وتعويضهم عن الحرمان الممتد لسنوات من سلة الخدمات الاجتماعية المتقدمة التي تتيحها هذه المؤسسة .

3. إقرار درجة جديدة للترقي لكافة فئات الموظفين والاستجابة للمطالب العادلة والمشروعة لهيئات المتصرفين والمهندسين والتقنيين والمحررين والمساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين المشتركة بين الوزارات.

4. الحفاظ على مكتسبات التقاعد ورفض كل المخططات الهادفة لضرب المكتسبات المحققة أو تحميل الأجراء مسؤولية الاختلالات المرتبطة بالحكامة في تدبير صناديق التقاعد.

5. تحويل الأطر العاملة بالقطاع الحاملين لشهادة الدكتوراة وعلى غرار نظرائهم بالقطاعات الأخرى صفة الأساتذة الباحثين والرقم الاستدلالي المطابق لهذه الوضعية، تثمينا لمؤهلاتهم العلمية والأكاديمية.

II-المطالب القطاعية

1 مأسسة الحوار القطاعي والاستجابة للقضايا الملحة للموظفين، ب:

أ- دعوة الإدارة لاحترام الاتفاقات المبرمة مع الجهاز النقابي والكف عن التصرف الأحادي الجانب في قضايا تم التوافق بشأنها، ومنها على سبيل المثال :

ب- الخصم دون مسوغ قانوني من مبالغ التعويضات التحفيزية للموظفين المتقدمين بشواهد طبية مبررة على إثر خضوعهم لعمليات جراحية أو إصابتهم بأمراض مزمنة؛

ج-وضع حد للمنطق التحكمي في الاستفادة من الرخص الإدارية بداعي أجندة تخليد الذكريات وللارتباك والتخبط في تدبير هذا الملف من خلال إصدار مذكرتين إداريتين متناقضتين واحدة تجيز والأخرى تصادر؛

د- عدم اتخاذ بالإجراءات المتفق عليها فيما يتعلق بتحسين ظروف وبيئة العمل وصيانة المرافق الإدارية وتجديد ستائر المكاتب وبرمجة اقتناء معدات وأثاث المكتب من حواسيب وطابعات وكراسي ومكاتب وأجهزة التدفئة والتكييف وتشغيل المصعد الكهربائي المعطل.

هـ-تجاهل الاستجابة لطلبات الحركية الانتقالية المبررة بأسباب اجتماعية أو صحية أو بظروف الإعاقة للأشخاص من ذوي الاحتياجات الذين يتعين تعيينهم بمقرات عمل قريبة من أماكن تواجد عائلاتهم .

2 تعزيز الطاقم الإداري للمؤسسة بأطر جديدة ذات كفاءات ومؤهلات علمية في مجالات تستوجبها متطلبات التدبير الحديث للمرفق العام وورش الانتقال الرقمي، لوضع حاد لنزيف التقاعد الذي ألقى بظلاله بالخصوص على الإدارة المركزية، التي فقدت بفعله في العشرية الاخيرة أعدادا كبيرة من الموظفين تزيد عن النصف دون تعويضهم لتأمين استمرارية المصالح، مما أثقل كاهل من هم قيد الخدمة الذين أضيف إليهم وزر إنجاز مهام المحالين على التقاعد.

3 تحويل التعويض عن المسؤولية لكافة المكلفين بهذه المهام مركزيا وخارجيا ولنوابهم والقطع مع الأسلوب الانتقائي في تحويل هذا التعويض بشكل يكرسه كمنة وليس كحق يكفله القانون للمسؤولين عن التدبير والخاضعين للمحاسبة.

لنتعبأ جميعا من خلال المشاركة المكثفة في تظاهرات المنظمة الديمقراطية للشغل التي يؤطرها هذه السنة شعار مركزي "اليد التي تبني الوطن تستحق أن تعيش فيه بكرامة " لأجل:

-التعبير عن تضامننا المطلق مع الشعب الفلسطيني والإشادة بصموده الأسطوري في مواجهة الإجرام الصهيوني لأجل إقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف؛

-التنديد بالأوضاع الاجتماعية المقلقة والاحتجاج على السياسة الحكومية في معالجتها ؛

-حماية لمكتسباتنا في إطار الإصلاح الشامل الذي يستجيب لتطلعات الطبقة العاملة والشعب المغربي في الديمقراطية والكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية.

وبالمناسبة ندعو سائر الموظفات والموظفين بكل الفروع التابعة للمنظمة الديمقراطية للشغل، لإنجاح هذه المحطة النضالية السنوية بكل وعي ومسؤولية وروح وطنية درءا لكل مسببات الاحتقان الاجتماعي وحفاظا على المصالح العليا للوطن.

عن المكتب الوطني

الرباط في 27 أبريل 2025